بدائل دعم تنمية القطاع السياحي في ظل تدهور أسعار الطاقات غير المتجددة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

د. جبار بوكثير
أستاذ محاضر أ
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة أم البواقي

أ. بسمة مناخ
أستاذ مساعد أ
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة أم البواقي

ملخص.

ويعتبر القطاع السياحي بديلا استراتيجيا لقطاع المحروقات يجب العمل على تطويره ليساهم بشكل فعال في تنمية الاقتصاد الوطني، وذلك بتوجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستثمار في هذا القطاع من خلال الصناعات التقليدية التي تعتبر من الصناعات المتميزة.

تهدف هذه الدر اسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في دعم وتطوير القطاع السياحي باعتباره أحد أهم البدائل الإستراتيجية لقطاع المحرقات في ظل تداعيات انهيار

Abstract

The Algerian economy is a rural economy based on the revenues of the hydrocarbons to Achieve the national development. The sharp fluctuations in oil prices Affected negatively on the Algerian economy, so Priority should be given to other sectors as the tourism sector which is considered as a strategic alternative to the industry. It must be developed in order to contribute effectively to the development of the national economy by directing small and medium enterprises to invest in this sector through the traditional industries which are considered as distinct industries.

The aim of this study is to highlight the role of Algerian small and medium enterprises in

أسعار النفط على الاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، الاقتصاد الجزائري، القطاع السياحي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصناعات التقليدية والحرف

developing the tourism sector In light of the negative effects of low oil prices on the national economy

Keywords: oil prices, Algerian economy, tourism sector, small and medium enterprises, traditional industries and crafts.

مقدمة.

يعتبر القطاع السياحي من أبرز القطاعات الإستراتيجية والبديلة نظرا للمقومات والإمكانيات التي تحويها الجزائر في هذا القطاع، لذا يجب استغلال هذا القطاع والعمل على تطويره وترقيته حتى يساهم بشكل فعال في تنمية الاقتصاد الوطني، ويتم ذلك بتوجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستثمار فيه من خلال الصناعات التقليدية التي تعتبر من الصناعات المتميزة كون المنتوج الوطني متميز في تصميمه ويمتلك مواصفات المنتجات المسوقة على المستوى الدولي.

أ- إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق، تتبلور إشكالية الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

كيف تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في دعم تنمية القطاع السياحي الجزائري باعتبارها بديلا عن قطاع المحروقات؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هي تداعيات انهيار أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري؟
2. ما واقع القطاع السياحي في الجزائر؟
3. كيف تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم القطاع السياحي في الجزائر؟

المحور الأول: **الاقتصاد الجزائري في ظل انخفاض أسعار البترول**

تعتمد الجزائر منذ الاستقلال على عائدات النفط في مسيرتها التنموية، إذ تساهم صادرات المحروقات بحوالي 97% في إيرادات الجزائر من العملة الصعبة، بحيث تعتبر المصدر الرئيسي لتمويل مشاريع التنمية الوطنية. وقد أدى انخفاض أسعار النفط منذ سنة 2014 إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد ما يدخل الجزائر في أزمة اقتصادية قد تستمر لسنوات. وسيتم توضيح ذلك في هذا المحور.

أولا: ماهية سعر النفط:

تخضع عملية تسعير النفط للعديد من العوامل والاعتبارات، وقبل التطرق إلى هذه العوامل سيتم أولا تعريف السعر البترولي وعرض مختلف أنواعه.

1. مفهوم السعر النفطي:

السعر النفطي، هو القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام، معبر عنهابالدولار الأمريكي، وا ن هذا السعر يخضع لتقلبات مستمرة بسبب طبيعة سوق النفط العالمية التي تتسم بالديناميكية وعدم الاستقرار.[1]

2. أنواع الأسعار النفطية:

تتمثل أنواع الأسعار النفطية، في:[2]

أ. **الأسعار الاسمية:** هي الأسعار الحالية التي يجري التعامل بها عمليا في السوق في تاريخ معين بسر البرميل الواحد من النفط والمتر المكعب الواحد من الغاز، وقد تنسب الأسعار إلى أسواق مختلفة مثل سعر برنت أو سعر النفط العربي وغيرها، كما تشمل أنواع مختلفة من النفط الثقيل أو الخفيف أو حسب نسبة محتوياتها من الكبريت وغيرها؛

ب. **السعر الحقيقي:** هو السعر الاسمي الحالي منسوبا إلى سنة الأساس، ويتم حسابه حسب السعر الاسمي الحالي بعد استبعاد تأثير عوامل التضخم الماثلة

بين سنة الأساس المعتمدة والسنة الحالية، وبموجبه يتم المقارنة بين القدرة الشرائية المتحققة عن بيع برميل النفط في السنة الحالية عنها في سنة الأساس؛

ج. السعر الاقتصادي: قد يشترك أكثر من عامل في تحديد السعر الاقتصادي، وتتداخل هذه العوامل في السوق ضمن عوامل العرض والطلب، ويعتبر السعر الاقتصادي السعر الذي يحسب سعر النفط أو الغاز بالاعتماد على العوامل الاقتصادية التي تتضمن أسس ومبادئ علمية، مثل القيمة النفعية لها، تكاليف إنتاجها وأسعار السلع البديلة التي تقدم نفس الخدمات وتحتوي نفس المواصفات، لذا فإن السعر الاقتصادي يختلف عن السعر الحقيقي.

ثانيا: الأزمات السعرية ودورها في صناعة النفط:

تتميز أسواق النفط عن غيرها من أسواق المواد الأولية بخصائص لا تتوفر في نظيراتها من الأسواق مما يجعلها عرضة للتقلبات وا ِحداث الأزمات التي سيتم التعرف عليها من خلال ما يلي:

1. مفهوم الأزمات السعرية في صناعة النفط:

تعرف الأزمات السعرية في صناعة النفط بأنها:" اختلال مفاجئ في توازن السوق يؤدي إلى انخفاض أو ارتفاع حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية معينة، حيث تقع نتيجة تأثر محددات الطلب أو العرض أو كليهما بعوامل داخلية كالتغيرات الهيكلية في الصناعة أو انهيار التجمعات الاحتكارية، كما يمكن أن يكون مردها إلى عوامل خارجية لا علاقة لها بالصناعة، مثل حركة رؤوس الأموال الساخنة والتغيرات الجيوسياسية".[3]

2. اتجاهات أسواق النفط العالمية:

شهد سوق النفط عدة أزمات مرتبطة بتقلبات أسعار النفط منذ بداية السبعينات إلى غاية 2014، وتتمثل أهم هذه الأزمات فيما يلي:[4]

أ. **الأزمة النفطية 1973:** أطلق على هذه الأزمة أزمة تصحيح الأسعار البترولية وتقييم برميل البترول بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية، حيث في سنة 1973 قررت المنظمة زيادة أسعار النفط من جانب واحد لتقفز من 3 دولارات للبرميل الواحد في أكتوبر 1973 إلى 12 دولار، أي رفع الأسعار بنسبة 400%.

ب. **الأزمة النفطية 1979:** ارتفعت أسعار البترول ثانية وبشكل مفاجئ سنة 1979 ثلاث مرات إثر الحرب العراقية-الإيرانية (حرب الخليج الأولى) من 13 دولار إلى 32 دولار للبرميل الواحد خلال أشهر قليلة، مما أدى إلى انفجار أزمة نفطية ثانية.

ج. **الأزمة النفطية 1986:** في الأسبوع الأخير من الشهر الأول سنة 1986 انخفض سعر النفط بشدة إذ وصل سعر بحر الشمال إلى 17.70 دولار للبرميل، وباقتراب فصل الربيع انطلقت حرب أسعار شاملة انخفضت فيها أسعار النفط إلى أقل من 13 دولار للبرميل الواحد.

د. **الأزمة النفطية 1998:** تعرضت سوق النفط العالمية في هذا العام إلى هزة سعرية أدت إلى اختلال كبير في العرض والطلب، فتدهور ت أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولارات للبرميل.

هـ. **الأزمة النفطية 2004:** تميزت هذه السنة بارتفاع متواصل لأسعار النفط، حيث وصلت إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية لنفط من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 36 دولار للبرميل (وهو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدء العمل بنظام السلة في عام 1987)، وقد عرفت هذه الثورة بثورة أسعار النفط.

و. **الأزمة النفطية 2008:** سجلت أسعار النفط مستويا قياسية منذ سنة 2004، وقد بلغت سقف 988 دولار للبرميل سنة 2008، لكن الأزمة المالية العالمية أثرت بشكل واضح على سوق النفط، فقد تهوى سعر النفط الجزائري ليبلغ 61و لار للبرميل سنة 2009، ثم ارتفع ليصل إلى 80 دولار مما شجع الجزائر على زيادة الاعتماد على العوائد النفطية لتنشيط الاقتصاد الوطني.

ز. **الأزمة النفطية 2014:** عرفت أسواق النفط العالمية تدهورا في أسعار النفط في النصف الثاني من سنة 2014 بعد أن وصلت الأسعار إلى مستويات منخفضة، فاشتدت المخاوف من أزمة يرجعها الخبراء إلى تخمة المعروض العالمي من هذه المادة الحيوية، إضافة إلى تراجع حصة منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) وتضاؤل سلطتها في تحديد الأسعار مع ظهور منتجات بديلة للنفط وظهور منتجين جدد وا لى توازنات إقليمية وجيوسياسية.

3. أسباب انخفاض أسعار النفط منذ سنة 2014.

تتمثل أهم الأسباب التي أدت منفردة ومجتمعة إلى انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية فيما يلي:

1.3. الأسباب الاقتصادية: وتشمل ما يلي:

أ. **تباطؤ الاقتصاد العالمي (نقص الطلب):** يشهد الاقتصاد العالمي خلال السنوات الماضية تراجعا في معدلات النمو الاقتصادي في عدة مناطق في العالم، ويمثل هذا التراجع نقصا للطلب العالمي على النفط، خاصة في الصين، اليابان ودول الاتحاد الأوروبي التي تعتمد بشكل كبير على النفط في صناعاتها.[5]

ب. **تزايد عرض النفط في السوق:** يرى المحللون أنه بالرغم من أن تباطؤ الطلب في أوربا والصين كان عاملا هاما، إلا أن العامل السائد هو فائض العرض أو توقعات فائض العرض. وقد أدت الثورة في النفط الصخري إلى تحويل الولايات

المتحدة الأمريكية من أحد أكبر مستهلكي النفط إلى أحد أكبر منتجيه نتيجة التطور الكبير في تقنيات استخراج النفط الصخري، فضلا عن الأنواع الأخرى من النفط صعب الإنتاج، مثل نفط المياه العميقة، وهو ما مكن أكبر مستورد من النفط من إحلال النفط المحلي محل جانب كبير من النفط المستورد.[6]

ج. **ارتفاع سعر الصرف:** ارتفاع مؤشر سعر صرف الدولار تدريجيا منذ بداية عام 2014 ثم ارتفاعه بشكل أسرع مع منتصف 2014، أدى إلى انخفاض أسعار النفط خوفا من ارتفاع هائل في معدلات التضخم. وعندما ينخفض سعر الدولار أمام العملات العالمية كما في الفترة 2000-2008، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع الأسعار العالمية للنفط والغاز والمعادن.[7]

د. **انخفاض النمو الاقتصادي العالمي:** لا يزال الاقتصاد العالي بعيدا عن التعافي من تداعيات الازمة المالية العالمية التي ألمت به سنة 2008، في ظل ارتفاع مستويات المديونية العالمية والخاصة وارتفاع مستويات البطالة، اللذين يؤثران سلبا على مستويات الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري في الدول المتقدمة والنامية رغم السياسات التحفيزية غير المسبوقة التي تبناها صانعو القرار لتجاوز آثار الأزمة. وانعكست هذه التورات على معدل نمو الاقتصاد العالمي الذي بلغ في المتوسط نحو 02% خلال الفترة (2000-2014) مقارنة بنحو 04% لمعدل النمو المسجل خلال الفترة (2003-2007)، وتشير التقديرات الدولية إلى أن معدلات النمو الاقتصادي المسجلة في 80% من دول العالم في الآونة الأخيرة لا تزال أقل من مثيلاتها المسجلة قبل الأزمة المالية العالمية.[8]

2.3. الأسباب السياسية: وتتمثل في:

أ. **عقوبات ضد روسيا وا يران:** يرى العديد من الخبراء والمحللين الاقتصاديين والسياسيين أن ما يجري في أسواق النفط اليوم يعد "عقابا جماعيا"؛ إذ

اتفق كبار منتجي النفط في العالم والولايات المتحدة الأمريكية رغم خسارتها من النفط الصخري، على تخفيض أسعار النفط من أجل معاقبة روسيا اقتصاديا بسبب موقفها من الأزمة الأوكرانية، وكذاك معاقبة إيران التي تم تخفيف العقوبات المفروضة عليها، وأبح لديها قدرة أكبر على بيع نفها في الخارج.[9]

ب. موقف المملكة العربية السعودية من تدهور أسعار النفط: ير ى عدد من المختصين أن عدم تبني المملكة العربية السعودية لأي قرار بشان التخفيض ناجم عن التحدي الجديد الذي فرضه إنتاج النفط الصخري في أمريكا الشمالية، فالمملكة تدرك بأن السوق النفطي يعاني من تخمة في المعروض، وأن أي محاولة لتخفيض سقف الإنتاج لن يكتب لها النجاح إذا استخدمت الولايات المتحدة مخزونها الاستراتيجي أو إذا لم تتعاون شركات النفط الغربية بالمثل في خفض إنتاجها "وهو أمر مستبعد".[10]

4. تأثير انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري.

تعتبر الجرائر من الدول المتضررة من انخفاض أسعار النفط الذي خلف آثارا بارزة على اقتصادها، وسيتم توضيح ذلك من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية التي تتمثل فيما يلي:

1.4. التأثير على الميزان التجاري.

بلغ العجز التجاري للجزائر 1.69 مليار دولار خلال أول شهرين من 2017 مقابل عجز بـ 3.72 مليار دولار خلال نفس الفترة من 2016، أي بانخفاض قدره 2.03 مليار دولار ما يعادل تراجعا بـ 55 % في العجز بين فترتي المقارنة، حسب المركز الوطني للإعلام والإحصائيات التابع للجمارك.

وأوضح المصدر أن الصادرات ارتفعت إلى 6.05 مليار دولار بين جانفي ونهاية فيفري من السنة الجارية مقابل 3.99 مليار دولار خلال نفس الفترة من 2016 أي بزيادة بلغت 51.67% أي ما يعادل زيادة بـ 2.06 مليار دولار.[11]

2.4. التأثير على ميزان المدفوعات:

ذكر محافظ البنك المركزي الجزائري "محمد لوكال"، أن العجز في ميزان المدفوعات بلغ 21.42 مليار دولار في أول تسعة أشهر من عام 2016 بسبب هبوط أسعار النفط الذي أضر بالقوائم المالية للدولة. وقال "لوكال" أن احتياطيات النقد الأجنبي انخفضت بمقدار 30 مليار دولار في 2016 لتصل إلى 114.1 مليار دولار مقارنة مع 144.1 مليار في نهاية 2015.

وتتوقع الجزائر أن تنخفض إيرادات النفط والغاز إلى 27.5 مليار دولار في نهاية 2016 من35.7 مليار دولار في 2015 و60 مليار دولار في 2014. وقد أقرت الحكومة خفض ميزانيتها لعام 2017 بنسبة 14 %بعد أن قلصتها 9% في 2016 سعيا للتكيف مع هبوط إيرادات قطاع الطاقة.[12]

3.4. التأثير على الناتج المحلي الخام.

حسب التوقعات المعدلة للبنك العالمي، من المتوقع أن يستقر الناتج المحلي الخام للجزائر في حدود 3.6% خلال سنة 2016 مقابل 3.4% المرتقبة في جوان 2016 أي زيادرة بـ 0.2%.

وعلى المدى القصير يراهن البنك العالمي على تباطؤ نمو الاقتصاد الجزائري على غرار البلدان المصدرة للنفط لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وسيشهد نمو الناتج المحلي الخام انخفاضا ب 2.9% خلال سنة 2017 و2.6% خلال سنة 2018 و2.8% خلال 2019 استنادا إلى ذات التوقعات. وأرجعت مؤسسة "بروتن وودس" هذا التباطؤ إلى انخفاض النفقات في الأشغال

العمومية وتأجيل تطبيق الإصلاحات الجبائية والإعانات وهذا بالرغم من ضغوطات الميزانية الحادة.[13]

المحور الثاني: القطاع السياحي في الجزائر كبديل لقطاع المحروقات:

يعتبر القطاع السياحي من القطاعات الاستراتيجية التي حظيت باهتمام العديد من الدول من خلال برامجها التنموية، وبالرغم من امتلاك الجزائر لمقومات سياحية هائلة ومتنوعة إلا أن نصيبها من السياحة الدولية بعيد كل البعد عما يفترض أن يكون عليه. لذا ينبغي الاهتمام بهذا القطاع الاستراتيجي واعتباره من الأولويات، خاصة قي ظل المتغيرات الجديدة في ظل انهيار أسعار النفط.

أولا: القطاع السياحي في الجزائر.

أضحى القطاع السياحي في الجزائر، يلعب دورا جوهريا في الاقتصاد ويمكن إبراز هذا الدور من خلال مايلي:

1. **الدور الاقتصادي للسياحة:**

تعرف السياحة حسب المنظمة العالمية للسياحة بأنها؛ "مجموعة من النشاطات التي يقوم بها الأفراد خلال السفر والانتقال إلى أماكن خارج محيطهم المعتاد بغرض الراحة أو لأغراض أخرى".[14]

ويمكن إبراز الأهمية الاقتصادية للسياحة فيما يلي:[15]

أ. خلق مناصب عمل دائمة: إن القطاع السياحي كثيف التشابك ويرتبط مع العديد من القطاعات الأخرى، وهذا ما يعني قدرة السياحة على توليد فرص العمل، بحيث تفوق حدود القطاع السياحي وتمتد إلى القطاعات الأخرى التي تجهزه بالمستلزمات.

ب. تدفق رؤوس الأموال الأجنبية: تساهم السياحة في توفير جزء من النقد الأجنبي لتنفيذ خطط التنمية الشاملة.

ج. تحسين ميزان المدفوعات: تساهم السياحة كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة، ويتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية.

2. **مقومات القطاع السياحي في الجزائر:**

وتتمثل أهم مقومات القطاع السياحي في ما يلي:

أ. الخصائص الطبيعية والجغرافية:

حيث تقع الجزائر في الضفة الجنوبية الغربية لحوض المتوسط، وتحتل مركزا محوريا في المغرب العربيوا إفريقيا والبحر الأبيض المتوسط، بفضل طابعها الجغرافي والاقتصادي ومميزاتها الاجتماعية والثقافية، ووضع طبيعتها الأصلية ومواردها المتعددة، حيث يبلغ طول ساحلها حوالي 1200 كلم، وتعد الجزائر أكبر البلدان العربية والأفريقية من حيث المساحة، إذ تتربع على مساحة 2381741 كلم^2. وفي الجزائر منطقتين متميزتين عن بعضهما البعض، هما:[16]

✓ **منطقة الشمال:** وتضم المناطق التلية والمناطق السهلية، وهي مناطق عريضة أكثر منها طويلة تضم أخصب الأراضي، وتحتوي السهول والجبال كالونشريس، القبائل، تلمسان وجبال الأطلس الصحراوي التي تتكون بدورها من جبال القصور، العمورية، أولاد نايل، وأخريبان. كما يتصف المناخ الجزائري بالمتوسط أساسا وآخر قاري، هذا ما يجعل الشتاء باردا قارصا، والصيف حارا و جافا.

✓ **المناخ المتوسط:** ويشمل المنطقة الساحلية من الشرق إلى الغرب، بدرجات حرارة سنوية متوسطة تقدر بـ 18^o، وتبلغ ذروتها في خلال شهر جويلية وأوت إلى 30 ^{o}، وعليه المناخ في هذه المنطقة يتميز بالحرارة والرطوبة.

- **المناخ الشبه الحار:** ويحتوي منطقة الهضاب العليا، ويتميز بفصل بارد طويل ورطب أحيانا.

✓ **منطقة الجنوب الصحراوي:** لها ثلاثة صفات رئيسية، هي: الهضاب الأرضية؛ وتسمى بالحمادة والدروع، والثانية تتركز في العروق وهي العرق الغربي الكبير،والعرق الشرقي الكبير وعرق شاش. والثالثة طبيعة الهقار التي توجد بها أعلى قمة بالجزائر، وهي قمة "تهاة" بـ 3003 متر ويمتاز مناخ منطقة الصحراء بقلة كمية الأمطار التي لا تزيد عن 500 ملم في السنة، وبحرارة شديدة في النهار ومنخفضة في الليل، ويسودها المناخ الجاف الذي يتميز بموسم حار طويل يمتد من شهر ماي إلى سبتمبر، وبقية الأشهر تتميز بمناخ متوسط الحرارة، أما الغطاء النباتي فهو متكون أساسا من واحات النخيل.

ب. المناطق السياحية في الجزائر.

يمكن حصر 06 مناطق سياحية في الجزائر تبعا لتنوع المعطيات الجغرافية:[17]

- **منطقة السواحل والسهول الشمالية وهضاب الأطلس الشمالي:** وتتميز هذه المنطقة بطول شواطئها 1200 كلم، وبعدد كبير من المواقع الأثرية، والتي تعود إلى عهد الرومان والعرب المسلمين، وآثار تعود إلى عصور ما قبل التاريخ.

✓ **منطقة السلسلة الأطلسية:** توجد بها أكبر قمة جبلية في الشمال "لالة جديجة" بـ 2308 مترا كما توجد جبال الأوراس، الونشريس، وسلسلة جبال موازية للساحل تتميز بإمكانيات كبيرة لتنمية أنواع سياحية عديدة، كالنشاطات الرياضية الشتوية (التزحلق، التسلق، الصيد...).

✓ **منطقة الهضاب العليا:** تتميز بمناخها القاري وبمواقعها الأثرية وبضاعتها الحرفية والتقليدية المتنوعة.

✓ **منطقة الأطلس الصحراوي:** وهي المناطق الواقعة بين الهضاب العليا والصحراء الكبرى، والتي يمكن فيها تنمية السياحة المناخية، المعدنية، الصيد...الخ.

✓ **منطقة واحات الصحراء:** التي تتميز باعتدال درجات الحرارة، فهي أقل درجة من الصحراء الكبرى، وبها تتركز الواحات بنخيلها وبحيراتها وفيها عدّة صناعات تقليدية.

✓ **منطقة الصحراء الكبرى:** وهي المنطقة المعروفة بالجنوب الكبير (الهقار، الطاسيلي)، وتتميز بالمساحات الشاسعة والجبال الشامخة وبالحرارة المعتدلة طوال فصول السنة، والتي تشكل مصدرا هاما للسياحة الشتوية.

ج- المعالم الأثرية والتاريخية للجزائر.

تنفرد الجزائر بمعالم تاريخية وحضارية متنوعة، وتعتبر من بين الدول التي تتوفر على المناطق الأثرية، وتظهر هذه الثروة في تصنيف اليونسكو لسبع مناطق أثرية ضمن التراث العالمي، وهي: وادي ميزاب، منطقة الطاسيلي، حي القصبة في الجزائر العاصمة، تيبازة، جميلة، تيمقاد، قلعة بني حماد.[18]

3. السياسات والإجراءات الحكومية المنتهجة لتطوير القطاع السياحي.

اتخذت الجزائر العديد من الإجراءات بهدف النهوض بقطاع السياحة، وتتمثل هذه الإجراءات فيما يلي:

أ- الإجراءات القانونية: وتشمل ما يلي:[19]

✓ **التهيئة والتحكم في القطاع السياحي:** يتم تهيئة والتحكم في العقار السياحي من خلال مواصلة ودعم الأعمال التي تم انجازها خلال الفترة 2002 و2003، والتي تمثلت في الانجازات التالية:

- استحداث القطاع لنصوص قانونية متعلقة بالتنمية المستدامة، كالقانون رقم 01/03 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، الذي صدر في 17 فيفري 2003؛
- المساهمة في التنمية والتوازن الجهوي والمحافظة على البيئة، وتنويع العرض السياحي، والعمل على رفع الإيرادات السياحية.

✓ **قانون متعلق باستغلال الشواطئ:** ويهدف إلى تثمين وحماية الشواطئ للاستفادة منها، وتوفير شروط تنمية منسجمة ومتوازنة، مع تحديد نظام تسلية مدمج ومنسجم مع النشاطات السياحية الشاطئية.

✓ **قانون متعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية:** جاء القانون رقم 03-03 المؤرخ في 2003/02/19، والمتعلق باستغلال الشواطئ بما يلي:

- مناطق التوسع السياحي، وهي كل منطقة أو امتداد من الإقليم يتمتع بصفة أو خصائص طبيعية، ثقافية، بشرية وا بداعية مناسبة للسياحة ومؤهلة لإقامة أو تنمية منشأة سياحية، يمكن استغلالها في تنشيط أو جعل السياحة ذات مردودية أكثر؛
- الموقع السياحي، فكل موقع أو منظر يتميز بجاذبية سياحية أو بما يحتوي عليه من خصائص طبيعية أو بناءات مشيدة عليه؛
- منطقة محمية، وهي جزء من منطقة التوسع السياحي أو موقع سياحي.

ب. الإجراءات المؤسساتية.

قامت الجزائر بإنشاء عدة هياكل إدارية لتنمية القطاع السياحي، ومنها:

✓ **الديوان الوطني للسياحة:** هو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي أسس بموجب المرسوم الرئاسي رقم 88-214 المؤرخ في 31 أكتوبر 1988 والمعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم

90-409 المؤرخ في 22 ديسمبر 1990 والمعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 92-402 المؤرخ في 31 أكتوبر 1992. وتتمثل مهامه في إطار المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في إعداد سياسة التنمية السياحية والحمامات المعدنية واقتراحها وتنظيم تنفيذها.[20]

✓ **الوكالة الوطنية للتنمية السياحية:** هي مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-70 المؤرخ في 24 شوال 1418 الموافق لـ 21 فيفري 1998، والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للتنمية السياحية وتحيد قانونها الأساسي. وتتكلف بتنشيط وترقية وتأطير النشاطات السياحية في إطار السياسة الوطنية لتطوير السياحة والتهيئة العمرانية.[21]

✓ **الديوان الوطني للتطوير والإعلام في الميدان السياحي:** هو مؤسسة وطنية ذات طابع اقتصادي وتجاري، تقوم بالوساطة بين الذين يقدمون الخدمات في الجزائر والطلب الكائن في الخارج، تضم 35 وكالة موزعة على 25و لاية، يتولى مهام عديدة في مجال تطوير السياحة، الإعلام والإشهار السياحي وبرامج التنشيط والتسلية.[22]

ج- الإجراءات الاقتصادية والمالية :

يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025) الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية، ويعد هذا المخطط بمثابة الوثيقة التي تعلن الدولة من خلالها لجميع الفاعلين وجميع والقطاعات والمناطق عن مشروعها السياحي لأفاق 2025، وهو أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية للبلاد، ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر ولتحقيق القفزة المطلوبة وجعل السياحة أولوية وطنية للدولة، يجب النظر إليها على أنها تعد خيارا بديلا بل

أصبحت ضرورة لأنها تشكل موردا بديلا للمحروقات، ويرتكز المخطط على خمس ديناميكيات:[23] مخطط الجزائر كوجهة سياحية؛ الأقطاب السياحية ذات الامتياز؛ مخطط الجودة السياحية؛ مخطط الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ مخطط تمويل السياحة.

ويهدف هذا المشروع إلى دعم القطاع السياحي إلى جانب قطاع المحروقات من خلال تحقيق جملة من الأهداف العامة والمادية وتحديد المشاريع ذات الأولوية، التي تتمثل في:[24]

- ✓ فنادق السلسلة، عدد الأسرة من كل الأنواع يقدر بـ 29286 سرير؛
- ✓ 20 قرية سياحية متميزة وأرضيات جديدة مدمجة مصممة لتتناسب مع الطلب الدولي والوطني؛
- ✓ إطلاق 80 مشروعا سياحيا في 06 أقطاب سياحية بامتياز.

ثانيا: مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري.

سيتم التطرق إلى مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني من خلال مجموعة من المؤشرات.

1. المساهمة المباشرة للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي.

سيتم توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم01: نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المساهمة في الناتج المحلي	3.1	3.7	3.4	3.3	3.3	3.6	3.3	3.5	3.6

Source: Travel & Tourism Economic Impact 2017, 2017 Algeria, World Travel & Tourism Council, P 03.

من خلال الجدول رقم 01 يلاحظ أن نسبة مساهمة القطاع السياحي في الجزائر في الناتج المحلي الإجمالي لم تتعد 4% خلال الفترة 2008-2016.

2. مساهمة القطاع السياحي في التشغيل:

يوضح الجدول الموالي نسبة مساهمة القطاع السياحي في التشغيل:

الجدول رقم 02: نسبة مساهمة القطاع السياحي في التشغيل.

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المساهمة في التشغيل	2.5	3.0	2.5	2.5	3.0	3.0	2.5	3.0	3.0

Source: Travel & Tourism Economic Impact 2017 Algeria, World Travel & Tourism Council, P 05.

من خلال الجدول رقم 02 أن نسبة توظيف العاملين في قطاع السياحة لم تتعد 3% من إجمالي العاملين خلال الفترة المدروسة، وما يفسر ذلك هو ضعف عدد الهياكل القاعدية في القطاع السياحي على غرار المطاعم، مراكز الإيواء، الأقطاب السياحية... التي في حال توفرها بالعدد المطلوب تستقطب الكثير من اليد العاملة.

المحور الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم القطاع السياحي:

يعتبر قطاع الصناعات التقليدية من الصناعات المتميزة من منظور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية، وقد عرف هذا الفرع تطور أسواق دولية لهذه المنتجات في أوروبا والشرق الأوسط يمكن محاذاتها في الجزائر كون المنتج الوطني متميز في تصميمه، ويمتلك مواصفات المنتجات المسوقة على المستوى الدولي، الأمر الذي يساهم في تطوير القطاع السياحي وجلب العملة الصعبة. وسيتم توضيح ذلك في هذا المحور.

أولا: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن باهتمام متزايد لما تلعبه من إسهامات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وسيتم توضيح ذلك فيما يلي.

1. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها: "مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات، تشغل من واحد (10) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها 02 ملايير دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري".[25]

2. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات، تتمثل في:[26]

- ✓ انخفاض حجم رأس المال المستثمر اللازم لتأسيسها؛
- ✓ سهولة الإدارة نتيجة تمركز إدارة هذه المؤسسات في شخص مالكها؛
- ✓ بساطة التكنولوجيا المستخدمة وقلة القوى العاملة وانخفاض تكاليفها؛
- ✓ ارتفاع قدرتها على الابتكار والتجديد والقدرة على تحمل المخاطر ؛
- ✓ تؤدي دورا هاما في توفير مناصب الشغل والحد من البطالة؛
- ✓ القدرة على التكيف مع المتغيرات خاصة تلبية رغبات المستهلكين؛
- ✓ تعتبر مراكز تدريب ذاتية لأصحابها والعاملين فيها؛
- ✓ ارتفاع جودة الإنتاج كونها تعتمد على مجالات عمل متخصصة كما أن العمل فيها يعتمد على المهارة الحرفية وتصميم الإنتاج وفقا لأذواق المستهلكين؛
- ✓ محلية النشاط فهي تواجه سوقا محدودةو رغبات محدودة من المستهلكين؛
- ✓ القدرة على الانتشار الجغرافي بين المناطق الجغرافية الواسعة.

3. تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

يمكن ذكر أهم أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، فيما يلي:[27]

أ. المؤسسات الخاصة: هي المؤسسات التي تعود ملكيتها للأفراد وهي تمثل النسبة الأكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتنقسم إلى مؤسسات أشخاص معنوية ومؤسسات أشخاص طبيعية (مهن حرة).

ب. المؤسسات العامة: هي المؤسسات التي تعود ملكيتها كاملة أو جزء كبير منها للدولة؛

ج. الصناعات التقليدية: وهي كل مؤسسة يغلب عليها العمل اليدوي وتكتسي طابعا فنيا يسمح بنقل مهارة عريقة، وقد حدث تعديل وزاري فانتقلت هذه المؤسسات إلى قطاع السياحة بذلك تكون قد خرجت من الإحصاء العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلكابتداءً من سنة 2010، حيث عوضت عند التقسيم الإحصائي بالمؤسسات ذات النشاط الحرفي.

ومن خلال الجدول الموالي سيتم عرض تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية السداسي الأول من 2016:

الجدول رقم 03: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

السنوات	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العمومية	الصناعة التقليدية	المجموع
2006	269806	739	106222	376767
2007	293946	666	116347	410959
2008	392013	626	126887	519526
2009	455398	591	131505	587494
2010	482292	557	135623	619072
2011	511856	572	146881	659309
2012	550511	557	160764	711832
2013	601583	557	175676	777816

852035	194562	542	656949	2014
934569	217142	532	716895	2015
1014075	436251	438	577386	2016

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- كمال رزيق، عوالي بلال، **بين المعوقات والتحديات، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق وبعث التنمية المستدامة في الجزائر**، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الثالث عشر حول: "دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة –الواقع والرهانات-، جامعة الشلف، يومي 14-15 نوفمبر 2016، ص 11.
- نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة، العدد 29، السداسي الأول 2016، ص 09.

من خلال الجدول رقم 03 يتضح أن المؤسسات الخاصة تمثل الأغلبية من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تليها الصناعة التقليدية التي تطورت بشكل كبير خلال سنة 2016، ويرجع ذلك إلى تنامي روح المقاولاتية لدى الأفراد خاصة منهم خريجي الجامعات، كما يتضح من خلال الجدول السابق أن المؤسسات العامة سجلت انخفاضا تدريجيا وذلك راجع لعمليات الخوصصة.

4. الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يرجع اهتمام الجزائر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الدور الذي يمكن أن تؤديه في التنمية وذلك من خلال مساهمتها في:[28]

✓ تنويع مصادر الدخل، منخلال إنتاج السلع البديلة للواردات وا ٍمداد المشروعات الكبيرة بما تحتاجه من مدخلات، فضلا عن إمكانية توسيع الأنشطة التصديرية لهذه المنشآت خاصة الصناعات التقليدية والحرف ومساهمتها في الناتج المحلي؛

- ✓ توفير فرص العمل للمواطنين وتقليل مشكلة البطالة، حيث توفر الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر حوالي 16 % من إجمالي عدد مناصب الشغل التي يوفرها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ خلق هيكل صناعي قادر على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية؛
- ✓ تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى توسيع الوعاء الضريبي ومنه تحقيق مداخيل إضافية لخزينة الدولة، التي توجه إلى تحسين الهياكل القاعدية وتدعيم الاستثمار الداخلي؛
- ✓ تحسين المستوى المعيشي للأفراد وذلك من خلال توفير المداخيل للأفراد، وهذه المداخيل ستترجم إلى طلب إضافي في السوق ومنه تحقيق الانتعاش الاقتصادي، أما الجزء الذي لا يستهلك من الدخل يوجه إلى الادخار ومنه توفير مصادر إضافية لتمويل الاستثمار.

ثانيا: وضعية الصناعات التقليدية في الجزائر.

تتمتع الصناعات التقليدية في الجزائر بتشكيلة متنوعة جدا من الفروع أهمها؛ صناعة الزرابي والنسيج، الحلي التقليدية، الفخار الفني والتقليدي، صناعة الجلود، صناعة النحاس، الخياطة والطرز التقليدي. ويمتلك قطاع الصناعات التقليدية في الجزائر قدرات هائلة كصناعة تساهم في تفعيل الآليات الاقتصادية خاصة التنمية المحلية التي تهدف إلى تشغيل اليد العاملة للمنطقة وتحقيق إيرادات تمول التنمية.

وتتميز الصناعات التقليدية الوطنية بميزتين أساسيتين، هما:[29]

- ✓ يعتبر منتجا فريدا ومتميزا ينتج من بيئة محلية خاصة بمكوناتها الطبيعية والثقافية والاجتماعية، وهذا ما يسمح للمنتج أن يضع ضمن معايير مرتبطة بمعرفة مميزوا إبداع محلي ينتج عنه تصاميم منفردة ذات ميزة تنافسية من حيث النوعية (التصميم – الألوان – والرمزية)؛

✓ يتميز المنتج التقليدي الجزائري بتنوع كبير في تشكيلة المنتجات التقليدية التي استطاعت مثيلاتها في دول أخرى أن تخلق لنفسها أسواق دولية، مثل صناعة الزرابي، صناعة الحلي التقليدية في إيطاليا بشكل خاص، صناعة الخزف في الصين، وتملك هذه الأسواق حصة معتبرة في مجموع المبادلات الدولية.

ثالثا: دور قطاع الصناعات التقليدية والحرف في دعم القطاع السياحي.

يلعب قطاع الصناعة التقليدية والحرف دورا مهما في تحسين المداخيل السياحية، فالسائح يبحث دائما عن أخذ منتج تذكاري يعكس ثقافة البلد الذي زاره، فمن المعلوم أن تطور المداخيل السياحية مرتبط بتطور توافد السياح الأجانب، غير أنه من الملاحظ أن عملية تطور المداخيل قد عرف تراجع خلال بداية التسعينيات لكن سرعان ما بدأ في التزايد بدء من سنة 1998 بـ 74 مليون دولار.[30]

وفي الجدول الموالي سيتم عرض تطور عدد السياح والإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة 2004-2014:

الجدول رقم 04: تطور عدد السياح والإيرادات السياحية في الجزائر

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
السياح (ألاف)	1234	1443	1638	1743	1772	1912	2070	1395	1634	1733	2301
الإيرادات (مليون دولار)	178	184	220	219	323	246	246	209	217	367	347

المصدر: عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، **متطلبات تنمية القطاع السياحي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 04، جوان 2016، ص 79.

من خلال الجدول رقم 04 يلاحظ أن الإيرادات السياحية بالعملة الصعبة متذبذبة خلال الفترة 2004- 2014 وذلك مرتبط بعدد السياح الوافدين إلى الجزائر.

رابعا: تحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعات التقليدية في الجزائر.

تعترض قطاع الصناعات التقليدية والحرف مجموعة من الصعوبات تحد من قدرته التنافسية، وتعود بعض هذه الصعوبات إلى طبيعة الصناعة في حد ذاتها والبعض الآخر يعود إلى عدم توفير الظروف الملائمة لترقية فعلية لهذا القطاع على المستوى الدولي، ومن هذه الصعوبات ما يلي:[31]

- ✓ تعاني ورشات الصناعات التقليدية صعوبات في إنتاج الكميات والنوعيات التي تتوافق مع المعايير الدولية؛
- ✓ تنشط ورشات الصناعات التقليدية في نوع معين من العزلة، نظرا لتمركزها في المناطق النائية وابتعادها عن المناطق ذات النشاط الصناعي والتجاري الكبير وعدم الاحتكاك بالمراكز والهياكل التي من شأنها أن تساهم في تدعيم هذه الصناعات؛
- ✓ نقص المعرفة لدى صاحب العمل من حيث طرق الإنتاج والتكنولوجيا المستعملة في هذا المجال، والتوجهات الحديثة في التصاميم وطرق الإبداع والتجديد لاختراق أسواق جديدة؛
- ✓ صغر حجم الورشات يؤدي إلى صعوبة في التخزين والنظافة ويؤثر على صحة الحرفيين؛
- ✓ يتم تسويق المنتج التقليدي داخليا أو خارجيا عن طريق وسطاء تجاريين وبالتالي يغيب عن صاحب العمل المعرفة الكافية حول آليات التسويق والقنوات الأنسب لتوزيع منتجه والفرص المتاحة أمامه؛
- ✓ نقص طرق التمويل المكيفة لطبيعة هذه الصناعة، حيث أن الحرفي ينتمي في الغالب إلى بيئة اجتماعية وثقافية بسيطة ومحافظة وبالتالي لا يحبذ

التعامل مع البنوك، بل يتم الاعتماد على التمويل الذاتي الذي لا يتعدى مداه المحيط العائلي؛

- ✓ المشكل الذي يفرض نفسه بشدة هو مشكل التموين بالمواد الأولية، حيث أن صاحب العمل لا يتحصل على المادة الأولية إلا عن طريق وسيط أو أكثر، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفتها وبالتالي تكلفة المنتج فيما بعد، وكذلك عدم التعامل المباشر مع المورود الأساسي للقيام بالاختيار الأنسب للنوعية المناسبة؛
- ✓ تتجمع ورشات الصناعات التقليدية لنفس المنتج عادة في نفس المكان، نظرا لارتباطها بهذه البيئة وكذلك لعدم وجود نشاط سياحي على المستوى الوطني يساعد على الانتشار الجغرافي لهذه الصناعات، مما يقلص من حصص الورشات التقليدية نتيجة ضيق السوق.

خاتمة.

من خلال ما سبق يتضح أن الجزائر تعتمد بالدرجة الأولى على ثروتها النفطية في مختلف برامجها التنموية، الأمر الذي جعل الاقتصاد الوطني يتأثر سلبا ويفقد توازنه منذ 2014 نتيجة انهيار أسعار النفط، باعتبار عائدات هذا الأخير تمثل المصدر الأكبر في تمويل عملية التنمية الاقتصادية. لذا يجب إعطاء القطاعات الأخرى أهمية كبرى للتخلص من التبعية المطلقة للريع البترولي.

كما توصلت الدراسة إلى أن مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني ضعيفة جدا ولا ترقى إلى الإمكانات المتاحة، لذا يجب العمل على تطوير هذا القطاع من خلال تسهيل الاستثمارات الأجنبية وأيضا من خلال تطوير الصناعات التقليدية التي تعتبر من فروع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كون هذه الصناعات تتميز بالعديد من الخصائص المنفردة التي تمكنها من المنافسة على الصعيد الدولي وبالتالي المساهمة في دعم القطاع السياحي.

الإحالات والهوامش:

[1] سهام حسين البصام، سميرة فوزي شهاب الشريدة، **مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية: دراسة تحليلية**، مجلية كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد 36، 2013، ص 05.

[2] عماد الدين محمد المزيني، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط**، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، غزة، المجلد 15، العدد 01، 2013، ص ص 330-331.

[3] داود سعد الله، **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر (2000-2010)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012، ص 19.

[4] مريم شطيبي محمود، **انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**، مداخلة مقدمة في إطار أشغال الندوة المنظمة من طرف قسم الإدارة والاقتصاد حول "أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري"، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، يوم 14 ماي 2015، ص ص 04-05.

[5] عثمان عثمانية، **آثار انخفاض أسعار النفط على اقتصاديات دول العالم: دراسة مقارنة بين الجزائر والكويت**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: "انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة له، المخاطر والحلول"، جامعة المدية، الجزائر، يومي 07-08 أكتوبر 2015، ص 04.

[6] **نفس المرجع السابق**، ص ص 06-07.

[7] عماد معوشي، **أسباب انهيار أسعار النفط وتداعياته على أهم الأقطار الدولية منذ منتصف سنة 2014**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: "انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة له، المخاطر والحلول"، جامعة المدية، الجزائر، يومي 07-08 أكتوبر 2015، ص 08-09.

[8] حمزة طيبي، **العوامل المؤثرة والمحددة لأسعار النفط ومستقبلها على المديين المتوسط والطويل في ظل انهيارها منذ منتصف عام 2014**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: "انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة له، المخاطر والحلول"، جامعة المدية، الجزائر، يومي 07-08 أكتوبر 2015، ص 13.

[9] عماد معوشي، **مرجع سابق**، ص 09.مولاي مصطفى سارة، **العوامل المؤثرة على انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: "انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة له، المخاطر والحلول"، جامعة المدية، الجزائر، يومي 07-08 أكتوبر 2015، ص 09.

[10] مولاي مصطفى سارة، **العوامل المؤثرة على انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: "انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة له، المخاطر والحلول"، جامعة المدية، الجزائر، يومي 07-08 أكتوبر 2015، ص 09.

[11] الموقع الالكتروني للإذاعة الجزائرية:
http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20170320/106559.html
[12] الموقع الالكتروني لقناة العربية الإخبارية:
http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/2017/01/30/21
[13] الجريدة الجزائرية الالكترونية "جزايرس" على الموقع التالي:
http://www.djazairess.com/ennahar/293798
[14] حميدة بوعموشة، **دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة سطيف، الجزائر، 2012، ص 19.
[15] عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، **متطلبات تنمية القطاع السياحي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 04، جوان 2016، ص 68.
[16] **عبد القادر شلالي،عبد القادر عوينان، الواقع السياحي في الجزائر وآفاق النهوض به في مطلع 2025**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول: **"السياحة في الجزائر: واقع وأفاق"، جامعة البويرة، يومي: 11-12** ماي 2010، ص 03.
[17] خالد كواش، **مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، ص 222-223.
[18] بوبكر بداش، **صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات والسياسات: رؤية استكشافية وإحصائية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، ربيع 2014، ص 12.
[19] **عبد القادر شلالي،عبد القادر عوينان، الواقع السياحي في الجزائر وآفاق النهوض به في مطلع 2025**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول: **"السياحة في الجزائر: واقع وأفاق"، جامعة البويرة، يومي: 11-12 ماي 2010**، ص 14.
[20] هني حيزية، بن الطيب حنان، **معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر، مخطط التهيئة السياحية 2025: دراسة نموذجية لولاية الشلف**، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة الشلف، الجزائر، 2016، ص 41.
[21] **نفس المرجع** السابق، ص 44.
[22] **نفس المرجع** السابق، ص45.
[23] عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، **مرجع سابق**، ص 76.
[24] **نفس المرجع السابق**، ص 77.
[25] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، المؤرخ في 12 ربيع الثاني1438 الموافق ل 11 يناير 2017، ص 05.

[26] عناني ساسية، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 16، ديسمبر 2014، ص 93-94.

[27] عليان نبيلة، **الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة البويرة، الجزائر، 2015، ص 92.

[28] مفيد عبد اللاوي، ناجية صالحي، **دور مؤسسات "الصناعات التقليدية والحرف" في التنمية الاقتصادية والاجتماعية - حالة الجزائر**، بحث مقدم إلى الملتقى الوطني حول: "استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، يومي 18-19 أفريل 2012، ص 10.

[29] موسى رحماني، بوزاهر نسرين، **التعاون الوظيفي (التآزر) ودوره في تأهيل المؤسسات المصغرة للصناعات التقليدية في الجزائر**، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول: "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية"، يومي 17-18 أفريل 2006، ص 588.

[30] سهيلة عبد الجبار، حاجي كريمة، **واقع الصناعة التقليدية الجزائرية بين قصر النظر التسويقي وتحديات المنافسة**، ص 52.

[31] مفيد عبداللاوي، ناجية صالحي، **مرجع سابق**، ص ص 11-12.